رسالة انموذج العلوم للمحقق

مولى جلال الدين الدوانى فى عشر علوم

انموذج العلوم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعتضاد بكرمه العميم

الحمد لله المحمود في كل فعاله وهو المشكور على جزيل نواله وجميل افضاله والصلوة
والسلم على مظهر كماله ومظهر جماله محمد المصطفى وآله **وبعد** فيقول الفقير الى الله الغني
ولطفه الخفي محمد ابن اسعد الدواني الصديقي لاحظه الله بنظرة التوفيق
اني كنت برهة من الزمان ومدة من الاوان مشوقا بان انسلك في سلك
خدام حضرة من فاق سلاطين الايام وربى على خواقين الانام بمزايا الجود
والانعام ومزايا الافضال والاكرام لا سيما بالنسبة الى العلماء الاعلام
الذين هم عظماء الاسلام اعني السلطان ابن السلطان ابن السلطان ناصر
آيات الدين بالسيف والسنان والحجة والبرهان ناشر رايات العدل والاحسان
الذي شاع آثار جوده في تخوم الآفاق وبذلك وغيره من الملكات التي حصله
اعتلى على اعالي السلاطين وفاق وحصل في هذه الدعوى من جماهير الورى الاجماع
والوفاق اخجل بجوده السحاب فتصبب عرقا وارعد بابه الرعد فارتعد فرقا انام
الانام في مهد الامن والامان وعم طوائف الفضلاء بمزيد الكرم والامتنان
لو رآه انوشروان لاعترف بانه عادل على صوب الصواب في العدالة ولو ابصره
حاتم طي لطوى دعوى السخاوة ولو ابصره لالقى حاصل البحر والمعدن بعطاء كفه الكريم
ولا يخفى مداخل الممالك في مقتضى جوده العميم اشرق الشمس بوقوعها على مواطئ قدمه

وافق السماء بدوره انه حول رسمس خدمة لاح نوره ما فيه من سواد بلاد الهند كالاح نوره

الباصرة من سواد البصر فهو صبغ ضو النور كذلك النور لما القريب والبعيد من اهل

الورد والمدد اختطى من عام انعامه كل غني وفقير وارتضع من لبان احسانه كل صغير وكبير قد

فار التواصي والدواني من فيض لطفه بالآمال والاماني فهو حسنة الزمان ونكتة الدهر

والاوان لو شبهه بالمزن الماطر بما في النهي ولو نسبته للبحر الزاخر بما في الحمى شعر

غلطت النسبة بالمزن ان له وراءم جوده من بعد لاواه ولئن اشبهه بالبحران له

رايما عنه عوز ابار جاء بابه كعبة كل محتاج ولذلك يشد الرجل اليه من كل فج عميق

واعتاء قبيله الافاضل والعلماء يأتون اليه من كل بلد سحيق من اوى الى حرم ساحته

امن من آفات الدهر الخوان ومن التجى الى حرم كرمه عصم من نوايب الدوران

وخطوب الحدثان فما بجاه النفس في طل داره نفوز بالمشتاق ليل العوايق

فقد جمع من صورة الملكيه والسيرة الملكيه ما يعجز عن الحكمة الالهيه والحكومة السليمانيه

من نزل باعتاء منتهى الاحباب والاصحاب ومن لاذ بجنابه آناه المطالب من كل باب

وقد قلت في اشتياق ارباب الوجد والحال بغلبة ما هو ابهم من مخاطبة الصبا و

الشمال وصلت حتى بعدك النشر فاترلي فذلك يا ريح الصبا خير منزل

هبت نسيم من ارض بعد وقد حكت وياحبذا نسيم الصبا حاملة ريا الوصل

وياحبذا ساحات بعد فانها مدارك آمال لكل المؤمل

تذكرتها والاريحى الذى بها سلامك من ذكرى حبيب ومنزل

وما هو الا حضرة الملك والعلى امام سلاطين الورى شه الغوا صل

عنايته لارباب الفضائل كلهم ملاذ لاعيان العلاء الافاضل

معاذ ولاهل العلم عن كل حادث ثمال اليتامى عصمة للارامل

هو البحر جودا بره شمل الورى لقد نال من معروفه كل سائل

هو الشمس نورا عم فيض نواله جميع البرايا من صنوف القبائل

مولى سلاطين العالم اولى خواقين بني آدم رب الندى والكرم ولي العلى والنعم المختص بعنايت الملك المعبود عماد السلطنة والخلافة والدنيا والدين سلطان محمود خلد الله تعالى ظلال ظلال خلافته وابد ميامن رأفته وكانت حالي يعقدني عن اهداء هدية وثناء تليق بجلالة شانه سدة سدته وحضرة اعزازه في عن ضيق اليد وقصور الباع لما اثره من تصاريف الدهر وسماع وقد كنت ان متاع الدنيا قليل ومن يؤتى الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا ومن ارتوى من عين العلم فقد شرب من ينبوع الحيوات ماء غزرا وتحققت بسبب تواتر الاخبار وتوارد الآثار ان اجل البضاعات وانفس الهديات في حضرة العلماء هي المسائل العلمية اليقينية خصوصا قواعد العقائد الدينية فالفت هذه الرسالة في مسائل من الفنون واوضحت فيها عما وقع لي فيها من الشكوك والظنون بل صرحت فيها بما هو كنه الدرر المكنون و اقتدت الاناسي من العيون مع ما انا فيه من تشتت البال وتفرق الحال وهجوم الالام من الجسمانية والاعراض النفسانية والعروض المتراكمة والشواغل المتزاحمة وامثالها

لى الحضرت العليا بدا والنملة رجل الجراد الى سليمان والتحاف السحاب قطرة

الموهبة لدى المحيط عمان قائلا ايها العزيز مسنا واهلنا الضر وجئنا ببضاعة مزجاة

فاوف لنا الكيل وتصدق علينا انا نريك من المحسنين وبابك ملجا الملهوفين

ومدرك آمال الراجين وارجو من مكارم خدام الكرام ان تشرفوها بنظر القبول

والاقبال ويلاحظها بعين الرضا والافضال وها انا افيض في المقصود مستغنيا

من ولى الطول والجود واقدم بين يدى ذلك ذكر بعض مشايخى العظام واساتذتى

مدى الاعلام فانهم الاباء الروحانية وهم مظاهر الامداد والفتوحات الحقيقية الانسانية

من الكمالات النشانية وقد قال بعض الحكماء حق الاستاذ اوكد من الوالد فان

الوالد وسيلة فيضان صورة الانسان والاستاذ وسيلة التحقيق بحقيقة كمال

الانسان فاقول اول مشايخى واساتذتى وهو الذى يحق ان ينشد فيه قول من قال

وهواك اول عرفت من الهوى وما الحبيب الا الاول والذى وهو كان سببى

ومن تشبثت بذيل افاضته يداى المولى سعد الدين اسعد الصديقى الدوانى المحدث

بالجامع المرشدى بكازرون اخذت منه العلوم الآلية والفنون الادبية

والعقلية والحديث والتفسير والفقه وهو قد اخذ الحديث والتفسير من مشايخ جلة

منهم المولى المحدث البارع المسند شرف الدين عبد الرحيم الجرهى الصديقى رحمه الله

وهو من شيخه الامام العلامة المقدام ناقد الاحاديث النبوية ناصر السنة المصطفوية

محيى آثار سيد المرسلين فى عصره مطيع الله ومطاع السلاطين قدوة امام الملة والدين

الخواجه شیخ علاء ابن مبارکشاه الصدیقی الساوی قدس سره و قد شارکه

فی بعض الاسانید و ارشد سمعه والدی الاحادیث سیما الجامع الصحیح البخاری

علی الشیخ الامام قاضی قضاة الاسلام شمس الملة والدین محمد ابن محمد الجزری

واما الفقه فان والدی قد اخذه عن عدة من المشایخ منهم افقه زمانه جمال الدین

محمود بن الحاج ابی الفتح السروستانی وهو قد تفقه وقرا الحاوی الصغیر علی المولی

العلامه امین الدین نوح السمنانی ووالده المولی افتخار الدین لقمان وهما قد قرا

الحاوی الصغیر وسمعاه علی الشیخ جلال الدین محمد القزوینی وهو تفقه علی الامام

قدوة ائمة الاسلام ابی القسم محمد بن عبد الکریم الرافعی رفع الله درجته فی

علیین واما العقلیات فان والدی اخذها من ایمه عدیدة اجلهم واشهرهم السید

العلامه الاوحد النهاد المستغنی عن التعریف المشهر فی الاصقاع وبلقبه الشریف

زین الملة والدین علی الجرجانی ومن المشایخ الذی لاقیتهم وتبرکت بهم السید الامام

الهمام صفوة الائمة الاعلام المروج الصحابة والتابعین المحیی آثار سید المرسلین

علیه افضل صلوات المصلین السید صفی الحق والدین عبد الرحمن الحسینی الایجی

قدس سره ووالی علم المدرس فتوجه سمعت علیه الاربعین النوویه بامرها واجازنی

بحدیث قاضی الجن شافهه وشافهنی بغزایه انوی حی واحدی من شارتی العصا

ومن مشایخی الشیخ المسند الرحله البارع شهاب الاسلام ابو المجد عبد الله ابن میمون

الکرمانی المشهور بالکنکی سمعت منه الحدیث المسلسل بالاولیة اعنی قوله علیه الصلوة والسلام

الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء
واجازني اجازة ملفوظة مكتوبة وله اسانيد عالية قال رحمه الله في مشيخته بهذه
العبارة سمعت كتاب العوارف زين الدين ابي بكر الخوافي مد الله ظلال
ارشاده ومن مشايخي المولى العالم العامل الفاضل الكامل مظهر الدين محمد
الكازروني قرأت عليه بعضا من محرر الفقه واجازني اجازة ملفوظة مكتوبة وهو
كان يروي التعليقات عن السيد الشريف المحقق قدس سره والحديث والتفسير
عن الشيخ مجد الدين ابي طاهر محمد ابن يعقوب الفيروزابادي والشيخ شمس الدين
محمد الجزري ومن مشايخي المولى العالم العامل الكامل المكمل احد المشايخ والموالي
العظام الشيخ ركن الملة والدين روزبهان الشيرازي قرأت عليه الاربعين المروية
في مجلس واحد واجازني اجازة ملفوظة مكتوبة وهو كان يروي عن الشيخ مجد الدين
الفيروزابادي عن الشيخ محي الدين ابن الحداد عن الامام النووي ومن مشايخي
المولى الامام احد ائمة الاسلام اوحد الاجلاء الاعلام المولى محي الدين محمد الانصاري
الكوشكناري سمعت منه الجامع الصحيح البخاري مرارا متعددة وقرأت عليه
الارباع الثلثة الاول بحث وتحقيق بحث وتدقيق وقرأت عليه طرفا من
حواشي شرح التجريد وطرفا من شرح المختصر لابن الحاجب مع الحواشي السعدية
الشريفة وهو كان يروي عن عدة من المشايخ منهم الشيخ المحدث الحاج
عفيف الدين ابراهيم الحنفي عن الشيخ الامام العلامة امام الدين ابو المكارم علي ابن

بمبارك شاه الصديقي المذكور سابقا ومن مشايخه الامام المسند شهاب الدين الحجر

اجازه وقد اجاز الشيخ شهاب الدين المذكور الى شيراز مطلقا وكتب اناسمين جمعهم

في الرواية عنه من غير واسطة وبواسطة مشايخ كثيرة لايحتمل هذه الرسالة احصاءهم وقد

ذكرت بعضهم تيمنا وتبركا فعند ذكر الصالحين تنزل الرحمة رجاء ان يعيش بها منهم لا الايام

دولة السلطان الاعظم الاكرم ثم اني احررت مسايل من فنون شتى وابتدأت

ببعض مسايل اصول الفقه والحديث والخلافيات ثم اعقبتها بمسئلة حدوث العالم

من اصول الدين ثم ذكرت بعض المسايل من الفنون الآخر كالطب والهندسة وغيرها

مصدرا من الاسهل الى الاصعب على ما يقتضيه ادب التعليم كما استمر عليه دأب العلماء قديما

وحديثا والله الموفق المعين وبه تحقيق مطالب الراجين المسئلة الاولى

في اصول الحديث والفقه اتفقوا على ان الحديث الضعيف لا يثبت الاحكام الشرعية

ثم ذكروا انه يجوز العمل حسب العلماء بالاحاديث الضعيفة في فضايل الاعمال وممن صرح

بذلك النووي رحمه الله عليه في كتبه لاسيما كتاب الاذكار وفيه اشكال لان جواز

العمل واستحبابه كليهما من الاحكام الخمسة الشرعية فاذا استحب العمل بمقتضى الحديث

الضعيف كان ثبوت ذلك بالحديث الضعيف وذلك ينافي ما تقرر من عدم ثبوت

الاحكام بالاحاديث الضعيفة وقد حاول بعضهم التفصي عن ذلك وقال ان مراد النووي

انه اذا ثبت حديث صحيح او حسن في فضيلة عمل من الاعمال تجوز رواية الحديث

الضعيف في هذا الباب ولكن ان هذا لا يرتبط بكلام النووي اصلا فضلا عن ان يكون

مراده ذلك حكم من جواز العمل واستحبابه ومن مجرد نقل الحديث على انه لو لم
يثبت الحديث الصحيح والحسن في فضيلة عمل من الاعمال يجوز نقل الحديث الضعيف
فيها لا سيما مع التنبيه على ضعفه ومثل ذلك في كتب الحديث وغيره شائع كثير يشهد
به من تتبع ادنى تتبع والذي يصلح للتعويل عليه انه اذا وجد حديث ضعيف في فضيلة
عمل من الاعمال ولم يكن هذا العمل مما يحتمل الكراهة والحرمة فانه يجوز العمل به ويستحب لانه
مأمون الخطر ومرجو النفع اذ هو دائر بين الاباحة والاستحباب فالاحتياط العمل به
رجاء الثواب واما اذا دار بين الحرمة والاستحباب فلا وجه لاستحباب العمل به واما
اذا دار بين الكراهة والاستحباب فمجال النظر فيه واسع اذ في العمل دغدغة الوقوع
في المكروه وفي الترك مظنة ترك المستحب فلينظر ان كان خطر الكراهة اشد بان يكون
الكراهة المحتملة شديدة والاستحباب المحتمل ضعيفا فحينئذ يترجح الترك على الفعل فلا يستحب
العمل به وان كان خطر الكراهة اضعف بان يكون الكراهة على تقدير وقوعها كراهة
ضعيفة دون مرتبة ترك العمل على تقدير ترك استحبابه فالاحتياط العمل به وفي صورة
المساواة يحتاج الى نظر تام والظن انه يستحب ايضا لان المباحات تصير بالنية
عبادة فكيف ما فيه شبهة الاستحباب لاجل الحديث الضعيف فجواز العمل واستحبابه
مشروطان اما جواز العمل فبعدم احتمال الحرمة واما الاستحباب فبما ذكرنا مفصلا بقي
ههنا شيء وهو انه اذا عدم احتمال الحرمة فجواز العمل ليس لاجل الحديث اذ لو لم
يوجد الحديث يجوز العمل لان المفروض انتفاء احتمال الحرمة لا يقال الحديث الضعيف

فيها الإسماع مع البيان على ضعفه ويتساهل في ذلك في كتب الحديث وغيره وشايع كثير منهم

من تتبع أو في تتبع والذي يصلح للتعويل عليه أنه إذا وجد حديث ضعيف في

فضيلة عمل من الأعمال ولم يكن هذا العمل مما يحتمل الكراهة والحرمة فإنه يجوز العمل

ويستحب لأنه مأمون الخطر ومرجو النفع إذ هو دائر بين الإباحة والاستحباب

فالاحتياط العمل به رجاء الثواب وأما إذا دار بين الحرمة والاستحباب فلا وجه

لاستحباب العمل فيه لاحتمال الحرمة لأنه نزل الحديث الضعيف لا يثبت شيء من الأحكام

الخمسة واستعمال احتمال الحرمة يستلزم ثبوت الإباحة وأما إثبات حكم شرعي على

بالحديث الضعيف ولعل مراد النووي ما ذكرنا وذكر جواز العمل به فلا استحباب

وحاصل الجواب أن الجواز معلوم من خارج والاستحباب أيضا معلوم من القواعد

الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط في أمر الدين فلم يثبت شيء من الأحكام

بالحديث الضعيف بل أوقع الحديث الضعيف شبهة الاستحباب فصار الاحتياط

أن يعمل به واستحباب الاحتياط معلوم من قواعد الشرع المسألة الثانية من النوع ذكر

صاحب الحاوي الصغير تبعا للرافعي وغيره أنه لو نوى المحدث شيئا غير حدثه فإن كان

عمدا لم يصح طهارته وإن كان غلطا صح والأول أنه هو المعتمد وقصد إزالة ما لم يعتقد

حصوله ... من الحيوانات فضلا عن الإنسان فلا يتصور منه رفع غير أحداثه

إلا غلطا فالتقييد بالغلط غلط وقد تتبعت عبارات القدماء فوجدت بعضهم

الشيخ أبي إسحق في التنبيه لم يتعرض لهذا القيد لا في الغلط قد يتعرضون لما لا وقع

فليكن هذه الصورة من هذه القبيل لانا نقول انهم قد نزهوا عن ما لا وقوع له من
الممكنات دون الممتنعات بالذات وهذه الصورة ممتنع بالذات المعزورة
النظرة ولو التفت الى فرض الامور المستحيلة عقلا لا تسع باب الاسع في جميع ابواب
الفقه فكان لنا ان نفرض ان يفرض انه ينوي ولا ينوي وان نفرض بانه يصلي ولا يصلي بل نقول
يتحاشون عما هو اقرب من ذلك فانه لو شهد اثنان على زيد بجماع بعد [illegible] يوم
معين وقد شاهده القاضي ذلك اليوم في بغداد لم يقبل شهادتهما مع انه يمكن تحقيقه على
سبيل طي المكان فان ذلك امر عادي لا عقلي المسألة الثالثة في بعض
الخلافيات ذهب الشافعي الى وجوب الترتيب في الوضوء واستدل عليه بان النبي
صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءا مرتبا واقتصر في غسل اعضاء الوضوء على مرة واحدة
ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة بدونه واعترض صدر الشريعة على هذا الدليل بانه
لا يخلو الحال من انه صلى الله عليه وآله وسلم قدم اليمين على اليسار او اليسار على اليمين فعلى
هذا الوضوء وعلى التقديرين يلزم بناء على هذا الدليل ان يجب التيامن او التياسر ولا قائل
به اقول يمكن ان يقال العلم بما مر في هذا الوضوء بيان الجواز وعدم وجوب التياسر
معلوم من الروايات الصحيحة المشهورة حيث روي انه كان صلى الله عليه وآله وسلم
يحب التيامن في طهوره وتنعله وسائر احواله ويختار انه لعله التيامن وعدم وجوب
التيامن معلوم من سائر احواله واقواله فان سياق الاحاديث الصحيحة الدالة على
انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب التيامن في طهوره الى آخره يدل على انه ليس بواجب

بل مسحهما كالخفين على من انصف واقول على تقدير عدم علم المخالف بسبب ان مقتضى الحديث بناء على هذا الدليل وجوب الترتيب بين اليدين وبين الرجلين لكن وجوبهما ساقط بالاتفاق ههنا وحكم فيثبت المانع من الوجوب في حقهما وبقي المقتضي فيهما سويا بلا مانع واذ ثبت المقتضي وارتفع المانع يثبت الحكم فيثبت وجوب الترتيب فيهما عدا ما هي غير معارض المسألة الرابعة من اصول الدين في حدوث العالم وانما اخترتها من بين المباحث الاصولية لانه اصل عظيم مبني عليه كثير من المسائل الاعتقادية وينساق الكلام فيه الى مسائل شريفة عسرة ومباحث لطيفة دقيقة وقد خالف فيه الفلاسفة اهل الملل الثلث فان اهلها مجمعون على حدوثه بل لم يشتبه من الحكم عنده من اهل الملل مطلقا الا بعض المجوس واما الفلاسفة فالمشهور انهم مجمعون على قدمه على التفصيل الآتي ونقل عن افلاطون القول بحدوثه وقد اوله بعضهم بالحدوث الذاتي وقد رايت في بعض كتب الفلاسفة بخط قديم قد نسخ قبل هذا التاريخ باربعمائة سنة نقلا عن ارسطاطاليس انه قال لم يقل احد من الفلاسفة بحدوث العالم الا رجل واحد وقال بعضهم انه اعني به افلاطون فعلى هذا لا يصح هذا التاويل فان جمهورهم قائلون بحدوث الذاتي ولا يختص هذا القول به بافلاطون ونقل عن جالينوس انه تردد في الحدوث والقدم وانه قال في مرضه الذي مات فيه لتلامذته اكتبوا عني اني ما علمت ان العالم قديم او حادث والظاهر انه اراد بها الحدوث الزماني ومن نوادر الاتفاقات اني رايته في المنام كانه يرى ابن فرطي

كان يتوجع وهو بعد في القاهرة وكان مستكنا في فراشه فعدت عليه وعالجته
ورجعني وكان معي سقراط الحكيم المشهور وكان قد التمس مني ان يقرأ علي كتابا
في الطب وكان معه ذلك الكتاب فقلت لجالينوس انه يريد ان يقرأ هذا الكتاب
في الطب اللائق ان يسمع عنكم مركا فلم يقبل واشار الي ان نتنحى عنده فسألته هل في
الاقوال التي تنقل عنكم في الكتب فيها عنكم صادق او كاذب وكان في خاطري مسئل
هذا من المذاهب التي تنسب اليه وغيره فقال بعضها صادق وبعضها كاذب هذا او
لنشرع في المقصود مستمدا من ولي الجود فنقول ذهب اهل الملل الى ان العالم وهو ما سوى
الله وصفاته من الجواهر والاعراض حادث اي كائن بعد ان لم يكن بعدية حقيقية
لا بالذات فقط بمعنى انها في حد ذاتها لا يستحق الوجود فوجودها متأخر عن عدمها بحسب
الذات كما يقوله الفلاسفة ويسمونه الحدوث الذاتي على ما في تقرير هذا الحدوث
على وجه يظهره تأخر الوجود عن العدم بحسبا حقيقيا او زمانيا في حاشية شرح التجريد
الجديد وذهب جمهور الفلاسفة الى ان العقول والاجرام الفلكية ونفوسها قديمة
مطلق حركاتها واوضاعها وتخيلاتها الغير قديمة فانها لم تخل قط عن حركة ووضع وتخيل
الجزئيات الحركة وبعضهم يقولون بها بسبب استخراج الاوضاع الكمالية من القوة الى الفعل
حدوث مناسبة لها عند المبدأ الكامل من جميع الوجوه كمالات تعين على نفوسها من
المبادي لكن محققيهم على ما ذكره ابو نصر وابو علي في تعليقاتهما نقلا عن ارسطاطاليس
ذهبوا الى ان المطلوب بها نفس الحركة وبها تمام التشبه بها وبها كونها بالفعل من حيث الذات

وسایر الصفات الا فیما یتعلق بالحرکة من الاوضاع الجزئیة فانها لا تحمل الثبات
بالتشخص فیستحفظ نوعها بتمام التشبه بالمبادی التی هی بالفعل من جمیع الوجوه بقدر
الامکان ولما کان التشبه لذاته بالحرکة جعلوا الغایة الخطیة باعتبار الملازم والعنصریات
بموادها وبمطلق صورها الجسمیة وبمطلق اعراضها قدیمة عندهم لا اقول ان الصورة الجسمیة
بتشخصها قدیمة عندهم لان مذهبهم انه بالفک ینعدم الصورة الواحدة وتحدث ثنتان
وبالاتصال المنفصل ینعدم الصورتان وتحدث واحدة نعم الاشراقیون منهم علی
بقاء الصورة الجسمیة مع طریان الاتصال والانفصال واما النفوس الناطقة الانسانیة
فبعضهم قایل بقدمها وربما ینقل عن افلاطون وهو مخالف لما ینقل عنه من حدوث
العالم والمشاؤون منهم ومعظم ما عداهم علی حدوثها ونحن لسنا نشتغل اولا بالکلام علی
ولا نهتم بذلک المطلب علی وجه تفصیل والنظر السلیم والفطرة القویمة لا یحوجان الجدل
کما ارتکبه اکثر من تصدی لرد کلامهم من ایراد المناقشات الواهیة والمنوع البعیدة
عن العقول الواهیة بل تحقیقات لو ترکن الیها النفوس الزکیة وتدقیقات فائقة
یتقبلها الطباع الاذکیاء الذین یعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ویحررون المقال
بالحدس الصائب لا بتقادم الآجال ولا یلتفتون الی وساوس اهل الجدال وهواجس
السفه والقال ومن الله سبحانه نسئل التوفیق وهو الهادی الی سواء الطریق اعلم انهم
استدلوا علی قدم العالم بوجوه الاول ان العالم ممکن موجود وکل ممکن موجود فله
علة موثرة فینتج ان العالم لا بد ان یکون قدیما او ینتهی الی موثر قدیم ولا شک ان

هذا المؤثر القديم يستجمع في الازل جميع ما يتوقف عليه تأثيره فيه اولاً وعلى الاول
يلزم قدم العالم لامتناع تخلف المعلول عن المؤثر التام وعلى الثاني يحتاج الى شرط
آخر حادث وينتقل الكلام اليه ويقول اما ان يستجمع مؤثره القديم في الازل
جميع شرايط التأثير فيه اولاً وعلى الاول يلزمه فيلزم قدمه وعلى الثاني يلزم التسلسل
ثم ان هذه المقدمات بمجردها لا يثبت مذهبهم على ما فصلناه وان سلم بعد تسليمها
حيث القديم في جميع الحوادث لا بد ان يستند لانها مستندة والى حركة سرمدية
ثم اثبات المادة والجسم الذي هو محل وجوه تلك الحركة لا يمكن صدوره عن المبدأ
الاول بلا واسطة بناء على انه واحد من جميع الوجوه والواحد لا يصدر عنه الا الواحد
والمادة متأخرة في الوجود عن الصورة فلا يكون صادراً اول والصورة المتشخصة متأخرة
عن الهيولى بواسطة الشكل الذي هو مشخصها وان كان مطلق الصورة متقدمة عليها
فلا يكون ايضاً صادراً اول فيكون الصادر الاول جوهراً مفارقاً وهو المسمى بالعقل الاول
ثم يردف بالمقدمات المفصلة في كتبهم ولا يثبت شيء من تلك المقدمات المفصلة
اذ فيه من المنع الظاهر ما لا يخفى على الفطن المتدرب ثم التفصيل الذي يزعمونه في ترتيب
العقول والافلاك ونفوسها بحسب الوجود فمما لم يقيموا عليه دليلاً يعتد به او يعتبر بل انما
ساقوه تخميناً وقد قرر بعض الافاضل هذا الدليل بوجه آخر وهو ان العالم ممكن موجود
فله مؤثر بالضرورة فمؤثر العالم لا يخلو اما ان يكون قديماً او حادثاً والثاني
باطل والا لاحتاج الى مؤثر آخر وهكذا فيلزم التسلسل المحال فتعين ان مؤثره قديم

فانه لا يخلو اما ان يستجمع في الازل جميع ما يتوقف عليه تاثيره فيه اولا وعلى الاول

يلزم تاثيره في الازل والا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فيكون

قديما والا لزم الايجاد بلا وجوب وهو غير معقول وعلى الثاني لا بد ان يتوقف تاثيره

على شرط حادث يحتاج الى مؤثر قديم لما ذكرنا فاما ان يستجمع مؤثره في الازل جميع

ما يتوقف عليه تاثيره فيه اولا وعلى الثاني يستلزم التسلسل المحال وعلى الاول يستلزم

قدم الحادث وهو محال وان يكون مؤثر العالم مستجمعا في الازل جميع شرايط

التاثير فيه وهو خلاف المفروض فيه انه يستلزم المطلوب اعني قدم العالم وحاصل الكلام

ان القديم يلزمه احد الامرين اما ان لا يكون له اثر او يكون اثره قديما وحين كان

العالم اثر القديم لزم ان يكون قديما ثم اورد هذا الفاضل على هذا الدليل النقض بانه

اعم فوارس الحوادث فانهم وان قالوا بقدم العالم فقد سلموا ان فيه حوادث

كيف والحوادث اليومية حالا يمكن انكارها من عاقل فيقول لها مؤثر لا محالة فمؤثرها اما

ان يكون قديما او حادثا لا الى آخر ما ذكرتم من المقدمات فيلزم ان يكون الحوادث

قديمة ولا يقول به عاقل ثم قال فان قيل مقدمات الدليل انما يجري في الحوادث

الذي لا يكون له شروط مترتبة لا الى غير النهاية غير مجتمعة في الوجود بان لا يكون له شرط اصلا

فيلزم من حدوثه تخلف المعلول عن العلة التامة او يكون له شروط مترتبة مجتمعة

الوجود فان الحق هو هذا النقض عندنا واما على ما ذهبنا اليه من جواز صدور الحوادث

من القديم بواسطة حوادث كل منها مسبوق بآخر لا الى غير النهاية مستند بعضها الى

١٢١

سرمدية بان يكون لكل حادث مادة وقد علمت ان الهيولى كالاجسام الحادثة او محل
له كهيولات تلك الاجسام لصورها واستعداداتها المستمرة وكالاجرام الفلكية لحركاتها
واوضاعها الجزئية كالمجردات لصفاتها ان قلنا بجواز حدوث صفة لها او هيولى
المتعلقة كهيولات بدن انا نسوسها الناطقة اذا قلنا بحدوثها فانها متواردة على
تلك المادة بواسطة الحركة السرمدية الفلكية استعدادات متعاقبة لوجود هذا الحادث فاذا
انتهت الى غاية القرب والقوة حدث الحادث بواسطتها من المؤثر القديم ولا
استحالة فيه اذ لا دليل على امتناع تسلسل غير المجتمعة لا يقال الحركة التي جعلوها واسطة في
حدوث الحادث من القديم ان كانت حادثة عاد الاشكال الى صدورها من القديم
وان كانت قديمة نفى الاشكال في صدور الحادث بواسطتها من القديم لانا نقول
حركات الافلاك ذات جهتين الاستمرار والتجدد فباعتبار الجهتين صارت صالحة لتوسطها
بين جانبي القدم والحدوث فمن جهة الاستمرار جاز صدورها من القديم ومن جهة
الحدوث صارت واسطة في صدور الحوادث عن القديم قلنا ما ذهبتم اليه من الربط وجوه
الاول هو ان القول بتوارد استعدادات حادثة غير متناهية على مادة قديمة كلام متناقض
لان القدم يجب ان يكون سابقا على كل حادث اذ المراد بالقديم ما لا يكون مسبوقا بالعدم
وبالحادث ما يكون مسبوقا به فلا بد ان يكون سابقا على كل واحد مما يصدق عليه الحادث
وهذا هو حينئذ ان يكون له حالة التحقق فيها مسبوقا على كل واحد مما يصدق عليه الحادث فاذا
كان متقارنا مع واحد منها لا يصدق عليه سابق على كل منها بل على بعضها وهو ظاهر

بضرورة العقل وبجزم من تواتر الحوادث الغير المتناهية على القديم بأن
لا يوجد لكل منها أزل بحسب مبق زمانها مع بعض الحوادث في عدم خلوه عنها
في حال من أحواله فلا يكون سابقاً على كل فرد منها لأن المنافاة بين دوام
المقارنة مع بعض الأفراد والسبق على كل فرد بديهية وبعض في إبطال قولهم
بعدم تناهي حركات الأفلاك وأوضحها بإبطال عدم تناهي حوادث متعاقبة
مع وجود قديم مطلقاً أي سواء كانت تلك الحوادث واردة على ذلك القديم
عارضة له أو لا وشبهتهم الرئيسة حكم الوهم بحكم العقل فإن شأن الوهم إدراك
الجزئيات وصرف أحكامها إلى صرف أحكام الكليات فيتصور حوادث كثيرة
متعاقبة متواردة على قديم كل منها مسبوق بآخر ولا يرى فيه جهة امتناع ولا يقدر
على تصور ما بعضه غير متناهية حتى يعرف امتناعها فيحبسها على ما عرف حكم وثبت له
ذلك الحكم وأما العقل فمن شأنه إدراك الكليات وصرف أحكامها فيحكم بامتناع
التوارد المذكور بناء على حكم كلي بجواز كل توارد تتوارد الحوادث المتعاقبة الغير المتناهية
على قديم لم يكن سابقاً على كل فرد منها لكن يمتنع عدم سبقه على كل فرد منها وهذا بحكم
متيقن لا مجال للقدح فيه إلا على طريق المكابرة والعناد وهذه كلمات في الناشئ بحروفها
وأقول لا يخفى على من له أدنى دربة بقواعد الفلاسفة أن هذا الدليل على الوجه الذي
قرره لا يلائم قواعدهم فإنهم يشترطون في بطلان التسلسل مع الترتب اجتماع الآحاد
في الوجود واللازم على تقدير احتياج الحادث إلى شرط آخر احتياجه لحادث
٥١

آخر وبهذا لا يغير التناهي ولا يلزم احتياج تلك الحوادث في الوجود حتى يلزم التسلسل
المستحيل عندهم بل هم قائلون بتسلسل الحوادث المتعاقبة وهذا ليس بمحال عند
عندهم بل هو واقع على مذهبهم فكيف يتصور ان يستدلوا بابطال هذا على قدم
العالم ثم لا يشتبه على من له ادنى مسكة ان قوله القديم يجب ان يكون سابقا على كل واحد
من الحوادث مسلم لكن قوله اذ لو كان مقارنا مع كل واحد منها لا يصدق انه سابق
على كل منها بل على بعضها بل بظاهره ان القديم وان فرض انه لم يزل مقارنا للواحد
من الحوادث المتعاقبة فهو متقدم على كل واحد من تلك الحوادث اذ ما من حادث
الا وهو مسبوق بذلك القديم ضرورة ان القديم موجود مع الحادث السابق عليه وهو مسبوق
كالحادث وهذا الحكم بضرورة العقل شامل لكل واحد واحد من افراد تلك
الحوادث فذلك القديم سابق على كل فرد من تلك الحوادث من غير ان يثبت له
خارج فيها عن جميع الحوادث غايته ان سبقه على كل واحد واحد ليس معه بل سبقه
على كل واحد منها مع مقارنته لواحد آخر ولا منافاة بين دوام المقارنة لبعض الافراد
والسبق على كل فرد كما توهم ودعوى البداهة في تلك المنافاة غريبة جدا والعجب
من هذا الفاضل يكرر في كلماته ان دعوى البداهة فيما خالف فيه الكثيرون من العقلاء
غير مسموعة ثم يدعي البداهة في مثل هذا الدعوى المخالفة لجمهور العقلاء مع ظهور بطلانها
وكثرة العقلاء القائلين بخلافها وهذا الفاضل اولى بان يشتبه عليه الاشتباه حكم
الوهم بحكم العقل فان الوهم لا يقدر على ادراك الامور الغير المتناهية وانما يدرك الامور

المتناهية فيتصور الحوادث المتناهية المتعاقبة على القدم ويجد ان للقدم حالة
ليس فيها مقارنا لشيء من الحوادث والعقل المشوب بالوهم يحسن الحوادث
الغير المتناهية على ذلك ويحكم بامتناع تعاقبها على القديم كما انه لا يدرك موجودا لا في
جهة فيحكم بان كل موجود لا بد ان يكون موجودا في جهة وان ما لا يكون موجودا في
جهة ممتنع ثم لا يخفى على العاقل اللبيب ان تقرر اصول الدين لا يحتاج الى مثل هذه
الكلمات بل ايراد مثلها في موضع انتصار الدين مما يوهن الدين من حيث ان ضعفاء
العقول ربما يتوهمون ان اصول الدين مبنية على مثل هذه الدعاوي الواهية
كما ان بعض المحدثين نقل ان بعض الزنادقة وضع الاحاديث في فضل الباذنجان
منها كلوا الباذنجان فانها اول شجرة امنت بالله ومنها ما يدل على ان يزيد واخر
يكثر الداء وقال انا وضعته ليتوسل الى القدح في صدق احاديث من شهد الله تعالى
بصدقه ونطق المعجزات الصريحة بنبوته وكمال حكمته وانه اصدق الناس كما قال الله
والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي عليه
افضل الصلوات واكمل التحيات ما دام الارضون والسماوات لله در حجة
الامام حجة الاسلام حيث قال يضر من يتصدى لنصرة قواعد الدين بالامور الواهية
انه ضرر جاهل للدين من غالوجه في دفع هذا الدين وامثاله اجراء البراهين على بطلان
من ابطال الامور المتعاقبة الغير المتناهية مثل برهان التطبيق المشهور وهو انه
لو ترتبت امور غير متناهية فلنفرض جملة غير متناهية ما فوق هذا الكل ونطبق بين

١٧١

الحقيقي فان كان بازاء كل واحد من سلسلة الكل واحد من سلسلة الجزء لزم
تساوي الجزء والكل وان وجد في الكل ما لا يوجد بازائه شيء من الجزء لزم انقطاع
سلسلة الجزء ضرورة ولزم انقطاع الكل لانه لا يزيد على الجزء الا بعدد متناه والزائد
على المتناهي بعدد متناه متناه بالضرورة ومثل برهان المضايف وهو انه لو ترتبت امور
غير متناهية متضايفة لزم زيادة عدد واحد المتضايفين على الآخر وهو محال اما الملازمة
فلان الترتيب بين الشيئين عبارة عن كون احدهما سابقا والآخر مسبوقا
والسابقية والمسبوقية متضايفان فلو ترتبت امور غير متناهية واحدا من مبدء
معين سلسلة غير النهاية فذلك المبدأ مسبوق غير سابق بالنسبة الى الآحاد
الغير المتناهية ان تصاعدنا من جانب الآحاد وسابق غير مسبوق بالنسبة الى النهاية
ان تنازلنا في ذلك الجانب وعدد السابقية والمسبوقية فيما فوق المبدأ وفيما تحته
متساويان ضرورة ان كل واحد من الآحاد التي فوق المبدأ وتحته لها سابقية
ومسبوقية وبقي في المبدأ سابقية بلا مسبوقية في صورة التنازل ومسبوقية
بلا سابقية في صورة التصاعد فيزيد عدد احد المتضايفين على عدد الآخر بذلك
الواحد واما بطلان اللازم فلان المتضايفين متكافئان في الوجود فيستحيل زيادة عدد
احدهما على عدد الآخر وعلى هذا التقرير لا مجال لتوهم ان هذا البرهان لا يجري في الغير
المتناهية من الطرفين فان المتضايفين الذين تحررا وعدد المضاف الآخر
من جانب المبدأ انما يكون فيما فوقه في صورة التصاعد وفيما تحته في صورة التنازل فحم

فيلزم الانقطاع قطعا منهم و الفلاسفة يقولون عند تمام ... بان الجملة الغير المتناهية
في هذه الصورة غير موجودة لعدم اجتماع آحادها فلا يجري التطبيق فيها او نقول
ان التطبيق انما يدل على بطلان السلسلة الغير المتناهية والسلسلة الغير المتناهية فيها
غير موجودة لعدم اجتماع الآحاد و حاصل الاول منع جريان الدليل فيها وحاصل الثاني
منع تخلف المدعى و كلاهما مقدوح فيه اما الاول فلان التطبيق العقلي لا يتوقف على
اجتماع الآحاد و اما الثاني فلان الدليل يدل على نفي وجود آحاد تلك السلسلة
مطلقا لا على نفي وجودها مجتمعة فقط فان وجودها على التعاقب يستلزم ان يكون
معروض الاعداد الغير المتناهية في نفس الامر مساويا للجزء ومن اجلى البديهيات ان كل
ما فان طبقه العدد سواء اجتمع آحاده او تعاقب يابى عن قبول المساواة للجزء
فان كون الكل اعظم من الجزء من اوائل البديهيات فان قلت مثل هذا العدد
لما كان متصلا لم يوجد في الخارج فان وجود الآحاد على التعاقب لا يستلزم وجود
العدد اذ الموجود في الخارج لا يزال واحدا فقط فلا يوجد العدد اصلا وانما الاشتباه
انما وقع من حيث ان الوهم يذهب الى ان تلك الامور المتعاقبة تجتمع في محل واحد
على قياس الامور التي تمر علينا واحدا بعد واحد و تجتمع في مكان واحد وليس كذلك
فان العدم يحدد الذات بالكلية فالموجود منها واحد فقط واما كيف يوجد العدد
قلت الموجود في كل قطعة من الزمان او في كل آن يفرض فيه ليس الا متناهيا
و لكن جميع الآحاد قد وجدت في جميع الازمنة لا ان جزء منها و لا آن من الآنات

المزوم فيها والموجود اعم من ان يكون طرف وجوده الزمان كلا او بعضا او الآن

المنقوض فيه فان من الموجودات ما هو زماني الوجود كالحركة ومنها ما هو آني

الوجود كبعض الحروف بل عندهم ما ليس طرف وجوده الزمان ولا جزؤه ولا الآن

بل هو زماني وجوده ما لا الدهر والسرمد فانهم يقولون نسبة المتغير الى المتغير هو الزمان و نسبة

الثابت الى الثابت هو السرمد كما لا يخفى على العارف بقواعدهم واذا كان الوجود

اعم من الاقسام الاربعة فدعوى الحصار في اثنين منهما غير مسموعة وهذا الكلام اذا

اورد عليهم بصورة النقض التفصيلي كان ولهم على جوار مثل هذا المنع بطريق عجزهم عن اثبات

مدعاهم واما اذا اورد بصورة النقض الاجمالي فهم بحسب آداب المناظرة ما يقولون فضلا

المنع واسع لكن لا يتسع النفس المذكور في مثل هذا المطلب الجليل مجرد المنع بل يجب لي

طلب ما يتبع به الصدور ويمكن رعاية الطلب والله يحق الحق ويهدي السبيل ثم انهم ذكروا

ان بطلان التسلسل مشروط بالترتيب بين الاحاد وان النسبة في الامور المجتمعة الغير المترتبة

جائز بل واقع فان النفوس الناطقة غير متناهية عندهم لكن لما لم يكن بينها ترتيب

حكموا بجوازه بناء على انه لا يمكن للعقل ملاحظة تلك الاحاد مفصلة وليس لها نظام متسق

حتى يلزم من وقوع المبدأ بازاء المبدأ ووقوع الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث

وهكذا في صورة المترتبة فيجوز ان يقع اجزاء كثيرة من سلسلة الكل بازاء جزء واحد من سلسلة الجزء

واستوضح بعض المتأخرين ذلك بحلس ممتدين في جهة واحدة ولحلقتين من الحلقي فانه

يمكن في التطبيق في الصورة الاولى فرض طرفيهما منطبقين وفي الثانية لا بد في التطبيق

من ملاحظة كل جزء بإزاء آخر مفصلا والعقل يعجز عنه فلا يتيسر التطبيق وأقول
فيه نظر لأن التطبيق إن توقف على ملاحظة كل جزء بإزاء آخر مفصلا فذلك غير مقدور
في صورة الترتيب أيضا وإن كفى الملاحظة الإجمالية فهي جارية ههنا والقول بأن الملاحظة
الإجمالية كافية في المرتبة بناء على أن فرض الانطباق بين المبدأين يستلزم الانطباق
في جميع الآحاد وبخلاف غير المرتبة لكم إذ يمكن للعقل فرض الانطباق بين الآحاد واحدا
من غير استيفاء بانطباق المبدأ بالمبدأ على أن يكفي الملاحظة الإجمالية إنما يكون لانطباق
المبدأ بالمبدأ ولا يكفي الملاحظة الإجمالية ابتداء من غير استيفاء بل الوجه في الجواب
على ما ذكرنا في بعض رسائلنا أن نمنع جريان التطبيق فيه ونمنع لزوم الانقطاع على تقدير
أن يكون في الكل ما لا يكون بإزائه شيء من سلسلة الجزء لأن تلك الزيادة يجوز أن يكون في
الأوساط فلا يلزم الانتهاء وتوضيحه أن السلسلة الغير المتناهية المرتبة لا يمكن زيادتها
على السلسلة المبتدئة مما فوق مبدأها وبفرض التطبيق يحتمل الزيادة لا بجانب اللاتناهي
إذ لا يعقل الزيادة في الأوساط لا على نظام الآحاد فلا بد أن يكون في الطرف
فيلزم التناهي وأما في غير المرتبة فلا مانع من الزيادة في الأوساط فلا يلزم المحذور
هذا وعلى هذا الدليل إيرادات يستدعي المقام ذكرها الأول أن تلك الآحاد وإن لم يكن مرتبة
في الواقع يمكن للعقل أن يفرضها مرتبة ليتم الخلف أقول وفيه نظر إذ غايته أن يتبدل
الحكم إنما يلزم من الترتيب المفروض لا من تناهي الآحاد ثم في هذا النظر نظر لأن فرض الترتيب
لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في آحاد أحد السلسلتين بل في تلك الفرض يظهر الحال

المستقيمين فليس منشاء الحال هو الترتيب وغيره كما يفرض في الرياضيات امور
غير واقعة ليظهر احوال الامور الواقعة مثلا نعلم مساواة زوايا المثلث لقائمتين بانا
لو فرضنا اخراج احد اضلاعه كانت الزاوية الخارجة عنه مساوية لمجموع الداخلتين وهي
مع جارتها التي هي احدى زوايا المثلث مساوية لقائمتين فيكون الداخلتان معها
ايضا مساوية للقائمتين اذ لو لم يكن هي مع جارتها مساوية للقائمتين فلو لم يكن هي
مع الداخلتين مساوية لها لم يكن المساوي مساويا هف وهذا الدليل يشمل جميع المثلثات
المفروضة والموجودة مع ان منها ما يستحيل اخراج احد اضلاعه كالمثلث المفروض داخل
محدد الافلاك فلا يتوجه المنع على التقرير المذكور بان الحكم انما لزم من اخراج الخط
وهو محال واكثر مسائل الرياضيات من الهندسة والهيئة وغيرهما مبنية على مثل ذلك
كالدوائر المفروضة في الهيئة وقد صرح الرئيس في كثير من المباحث الطبيعية على مثل
ذلك بانه من قبيل الفروض التي يستعمل في الرياضيات كما في بحث ابطال الخلاء و
ابطال حركة عديم الميل المعاوق حيث يفرض نسبة الملاء الاخف الى الملاء الاول مساوية
لنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي المعاوق الفوق فيلزم ان يكون
حركة ذي المعاوق الضعيف مساويا لحركة عديم المعاوق وقد اورد عليه ان اللزوم
انما يلزم من فرض النسبة المذكورة وربما كان وجود الحركتين والمعاوقين على
تلك النسبة محالا فلا يكون الحكم باستحالة لامر الخلاء في الدليل الاول ولا حركة عديم
المعاوق في الدليل الثاني وهذا الايراد فيما بين المتاخرين مشهور وفي كتبهم مذكور وقد اجيب

عند الرئيس بان هذا من قبيل الفروض المستحيلة في الرياضيات فلا يقدح في الدليل
ويستعمل هذه المقدمة في كثير من المباحث الطبيعية بل ذكروه في البرهان السلمي من
فرض الخطين الغير المتناهيين الممتدين على مر ساقي المثلث لكن آخر من هذا القبيل فانه ربما
كان البعد غير متناه في جهة واحدة كسطح غير متناهي الطول متناهي العرض فلا يمكن
اخراج الساقين الغير المتناهيين فيه وهذا المنع انفه مشهور فيما بين المتاخرين وهو
تكرر في دفع امثال هذه الايرادات بان هذا من الفروض المستحيلة في الرياضيات
فلا يقدح فيه استحالة المفروض فيقول فيما نحن فيه بمثل في انتفا النقض بمراتب الاعداد فانها
غير متناهية مع جريان التطبيق فيها وانت تعلم ان هذا النقض انما يرد لو كانت المراتب
الغير المتناهية من الاعداد موجودة في الخارج وفي الذهن مفصلا لكنها غير موجودة
لا في الخارج ولا في الذهن مفصلا نعم مراتبها غير واقفة بمعنى ان اي مرتبة فرض فللذهن
ان يعتبر مرتبة اخرى فوقها لكن لا يقدر الذهن على ملاحظة المراتب الغير المتناهية
مفصلا فلا يرد النقض بها اذ مدار النقض على جريان الدليل مع تخلف المدعى ومنها
لو سلم جريان الدليل في الاعداد فالمدعي غير متخلف لان المدعى انتفاء السلسلة الغير المتناهية والسلسلة الغير
المتناهية في الاعداد منتفية كما فصلنا فلا نقض بها هذا هو الكلام المشهور في هذا المقام
ولنا فيه كلام آخر سنورده فانتظره الثالث ان بعض المتاخرين اجاب عن النقض
بمراتب الاعداد بمنع جريان الدليل في صورة النقض بناء على ان التطبيق لا يجري في
الاعداد اذ ليس فيها جملتان في نفس الامر متطابقتان لكون الاعداد وهمية محضة

فإن أراد من التطبيق في دليل التطبيق في نفس الأمر وإن اكتفى بالتطبيق الوهمي
فلنا ان نختار انه ينقطع الجملتان ولا يلزم من ذلك تناهيهما في نفس الأمر بل في الوهم
لعجزه عن تمام التطبيق او نختار انهما لا ينقطعان ولا يلزم من ذلك تناهيهما في نفس الأمر
لأن ذلك فرع وجودهما في نفس الأمر وأورد عليه بعض الفضلاء ان التحقيق ان لزوم
كونها متحققة في نفس الأمر بحيث يحصل التطبيق بينهما في نفس الأمر فلا يتم الدليل إذ لا
يلزم استحالة وجود سلسلة واحدة غير متناهية إذ ليس هناك جملتان متطابقتان
ليتوقف ذلك على تباين الجملتين وانفصالهما والجزء مع الكل ليس كذلك وحديث
الحبل الممتد والحصى على ما اورده للتوضيح ضايع اذ لا مناسبة له بما نحن بصدده وان
يمكن كون الجملتين والتطبيق بينهما وهميات فالدليل جار في مراتب الأعداد وقسم العقلا
على ان ما ذكره في ثاني شقي الترديد من احتمال عدم انقطاع الجملتين في الوهم بطلانه
لما حظه الوهم للأمور الغير المتناهية بالتفصيل يحكم قطعا فينقطع الجملتان فيه قطعا ونقول
من البين انه اذا وجد سلسلة غير متناهية مترتبة فالسلسلة المبتدئة مما فوق مبدأها موجودة
لا محالة فالسلسلتان موجودتان وللعقل ان يلاحظ كل واحد من آحاد سلسلة الجزء
بإزاء واحد من سلسلة الكل ولا نعني بالتطبيق الا هذا المعنى وذلك لا ينافي كون احدهما
جزء الأخرى كما لا يتوقف على انفصال السلسلتين ومنشأ وهمه القياس على التطبيق
الحسي الخيالي ولا حاجة في الجواب الى ان يقال كما قال ذلك الفاضل ان المراد من
تطبيق الجملتين وانقطاعهما او عدم انقطاعهما انما هو في حد انفسهما لا بحسب ملاحظتنا

لانقطعنا بجملتها اولا وعلى الاول يلزم مساواة الجزء مع الكل وعلى الثاني يلزم
انقطاع الناقصة قطعا والملازمتان قطعيتان وستعرف ان لا استحالة الامور الغير
المتناهية ولا يقدح في هذا الاستدراك كون التطبيق في نفس الامر غير واقع بل
كونه غير ممكن كما توهم وهذا كما يقال مثلا شريك الباري ممتنع لانه لا يخ اما ان يكون
بحيث لو وجد لقدر على منع الباري من ايجاد ما اراده اولا وعلى الاول يلزم عجز الباري
وهو مح وعلى الثاني يلزم عجز الشريك فلا يكون شريك الباري وهو خلف فهذا الاستدلال
صحيح لا يقدح فيه ان وجود شريك الباري مح والمح جاز ان يستلزم المح اقول
قد سلف منا ان البراهين الرياضية اكثرها مبنية على فرض الامور الغير الواقعية بل المستحيلة
فلا يقدح استحالة التطبيق على تقدير التسليم في صحة البرهان فما ذكره من ان استحالة
التطبيق لا يقدح في صحة البرهان صحيح بناء على ما سلفناه لكن التطبيق فيما نحن فيه
ممكن بل واقع اذ للعقل ان يلاحظ على سبيل الاجمال كل واحد من سلسلة الجزء
بازاء واحد من سلسلة الكل وهذا هو المراد من التطبيق اذ به يظهر المط ولا حاجة
تغيير التقرير والعدول الى هذا التقرير المبني على اعتبار الشرطية ثم تشبيه الدليل
بالدليل المذكور على استحالة شريك الباري غير مستقيم فان نفس وجود شريك الباري
يستلزم المح وملزوم المح مح ولا يتصور القدح فيه بانه مح في ان يستلزم المح كما ذكره
كيف وفيه اعتراف بالمطلوب اذ ليس المطلوب فيه الا استحالة شريك الباري
فكيف يتصور القدح فيه بانه مح واما فيما نحن فيه فقد يتوهم ان المح انما نشأ من
التطبيق

التعليق لا من نفس وجود السلسلة الغير المتناهية فلا يتم الدليل على استحالة وجوده
اذ هو بمنزلة ان يستدل على استحالة امر بانه لو فرض معه امر مستحيل لزم منه محال
الوجه في دفع هذا الوهم بعد تسليم ان المراد بالتعليق ما هو غير واقع او مستحيل ما قدمنا
نقلا عن الرئيس وفصلناه بعض التفصيل وتحقيقه ان يقال ان معنى مقدمة صادقة
هي ان ما يستلزم على فرض تلك الامور محال فهو محال وذلك لا يجري في جميع المواد
فانه لا يمكن الاستدلال على امتناع الجسم بانه لو فرض غير متناه لزم محال او يقال
انا نعلم ان المفروض المذكور معروضات لاحوال لا تنفع فيه ولا يتغير هو بها في ذاته
وصفاته بخلاف المفروض المذكور في الجسم وامثاله فليتأمل واما ما ذكره من التطبيق
ما ذكرناه فهو امر واقع فلا محال لهذا الوهم فان قلت لا نم انه اذا وجد سلسلة غير
متناهية يكون السلسلة المبتدئة فيما فوقها موجودة لما تقرر في موضعه ان اعداد مركبة
من محض الواحدات لا من الاعداد التي هي اقل منها كما اشتهر عن ارسطاطاليس
انه كتب لبعض تلامذته لا تحسبن العشرة مركبة من اربعة وستة بل هي كن خمسة وعدات
التي هي مبلغها قلت مر البرهان انه اذا وجد الواحدات التي مبلغها عشرة مثلا
وجد الوحدات التي مبلغها تسعة ما ذكره عن ارسطاطاليس مبنيا على ان في
العدد امرا زائدا على الوحدات هي بمنزلة الصورة له وقد صرح الرئيس في الالاوسط
الجرجاني بان كل عدد عبارة عن الوحدات التي هي مبلغها بشرط اتحاد وحدات
اخرى وح يظهر عدم تركب العدد من الاعداد التي هي اقل وما نقل عن ارسطو

محمول على ذلك و بالجملة على اعتبار امر آخر في العدد سوى الوحدات ولا شك ان
العدد امر اعتباري سواء اعتبر فيه امر آخر سوى الوحدات بمنزلة الصورة له او لم يعتبر
وكلامنا في السلسلة الموجودة وهي معروض العدد لا المعروض مع العارض ولا شك انه
اذا وجد معروض الثلثة وجد معروض الاثنين بالضرورة فانه اذا وجد زيد وعمرو
بكر فلابد ان يوجد زيد وعمرو ثم زيد وعمرو ليس امر خارجا عن زيد وعمرو وبكر ولا غيره
يمكون واغلافيه لا محالة فاذا وجد السلسلة المبتدئة من آ الى غير النهاية وجد السلسلة المبتدئة
من ب الى غير النهاية بالضرورة لا يقال ليس هناك الا الاحاد واحدا واحدا واما الكل
فهو اعتبار العقل لانا نقول من البين الذي لا مرية فيه انه اذا وجد آ و ب و ج كان هناك
ثلثة موجودات متغايرة بالذات احدها آ والثاني ب والثالث ج بكيف لا
وقد بين المحققون كيفية صدور الكثرة عن المبدأ الاول بهذا الوجه وهو انه يصدر عنه
واحد ثم يصدر عن الصادر الاول عنه شيء آخر وعن مجموع المبدأ والصادر الاول عنه شيء آخر
وعن مجموع المبدأ والصادر الاول شيء آخر الى ما ذكروه لئلا يستند الموجودات
التي ترجع الى الامور الاعتبارية فلو لم يكن هناك الا الثالث لم يكن لهذا الكلام الذي
ارتضاه جميع الافاضل والاذكياء وجه بل البرهان الذي ذكروه في اثبات الواجب
على لو علة وهو انه تسلسل الممكنات الى غير النهاية فالعلة المستقلة لهذا المجموع اما نفسه او جزؤه
واما خارج عنه لا آخر ما ذكروه مبني على ان المجموع موجود ومغاير لكل واحد واحد فان لكل
واحد من الاحاد علة مستقلة في السلسلة هي الواحد الذي قبله وكذا الكلام في علة المجموع
دالمرا

والذي لا يشتبه على امثال ذلك اذا تمهد ذلك فنقول برهان التطبيق يدل
على استحالة الامور الغير المتناهية مطلقا كالنفوس الناطقة فانه وان لم يكن بين
آحادها ترتب يمكن ان يوجد فيها السلاسل الغير المتناهية المترتبة فان مجموع تلك النفوس
موقوف على ما هو اقل منه بواحد وهو على ما هو اقل منه وهكذا فاذا فرضنا تطبيق جملة
النفوس على ما هو اقل منه بواحد وهكذا الى غير النهاية ولا شك ان السلاسل المترتبة
بمنزلة الآحاد المترتبة فان سلك فيها من غير تسلسل كان الجزء مساويا للكل وان انتهى
التسلسل الموجودة في الجزء قبل التسلسل الموجود منه الكل لزم انتهاء الجزء ولانه قد حصل
لا حد ليس فوقه سلسلة غير متناهية فاما ان لا يكون فوقه جملة اصلا او يكون فوقه سلسلة
متناهية وعلى التقديرين يلزم انتهاء الجزء وهو يستلزم انتهاء الكل لانه لا يزيد عليه الا
بواحد بل نقول لا بد ان يوجد في جملة النفوس الغير المتناهية واحد واثنان وثلثة
وهكذا الى غير النهاية اي معروضاتها وتلك المعروضات موجودة في الخارج لا محالة
وان لم يكن عوارضها من الوحدة والاعداد موجودة وتلك الاعداد مترتبة ترتبا
طبيعيا لان الواحد مقدم على الاثنين والاثنين على الثلثة وهكذا فان زيدا وعمرا
واحد من زيد وعمرو وبكر وزيد وعمرو وبكر جزء من زيد وعمرو وبكر وخالد وهكذا الى غير
النهاية كما لا يخفى فهناك سلسلة مبتدءة من الواحد مشتملة على معدودات غير
متناهية وكان النفس الواحدة موجودة وان لم يكن الوحدة التي هي عارضة موجودا
كذلك الاثنان من النفوس موجودة وان لم يكن مفهوم الاثنين موجودا وكذا الثلثة

والا لجاز لما بيناه من جريان التطبيق بين موجودات يحكم بها المراتب الاعداد

فظهر انه يلزم عليهم ان لا يكون النفوس الناطقة غير متناهية ثم قيل في ابطاله

نفس الابن متوقفة على بدنه المتوقف على نفس الاب المقتضية لقوة المولدة علته

وهكذا وكل نفس من النفوس متقدم على نفس ابنه فبين آحادها ترتيب بهذا الاعتبار

وان كانت مترتبة لكن ترتبها باعتبار الابدان وهي غير مجتمعة واقول لا يخفى وهن هذا

الجواب لان النفوس مجتمعة ولها ترتيب باعتبار ما فيجري فيه التطبيق فان توسط

البدن لتحقق الترتيب بين النفوس غير قادح في ترتيب الامور الغير المتناهية

المجتمعة اذ حاصل هذا المقال ان نفس كل ابن متوقفة على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفوس

غير متناهية مترتبة مجتمعة في الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان فاذا اثبت ترتيب

النفوس بواسطة الابدان فيطرح الابدان من البين ويتمسك بترتيب النفوس

المتوالدة مطلقا غير النهاية والوجه في الجواب عن قبلهم انهم لا يقولون بترتيب النفوس

المتوالدة مطلقا غير النهاية فان الرئيس في الشفا قد صرح بانقراض الافراد الانسانية

بل الحيوانات المتشعبة في القرانات العظيمة المقتضية للطوفانات العامة ثم بحدوث

الانسان بالتولد ويكون ذلك الانسان هو بداية صرفه بعمله على استنباط

الصنائع التي تحتاج اليها بنو النوع فتخرج عنها وذكر شمس الدين الشهرزوري

في كتابه المسمى بثمرة الشجرة الالهية كيفية تولد هذا الانسان مفصلا وذكر ان هذا الادم

الذي ينسب اليه ليس حدوثه بالتولد بل بالتوالد وان التولدي سابق عليه

بالدوائر اقول فحينئذ لا يتوجه هذا الايراد على الشفاء اصلا فان سلسلة التوالد
عندهم متناهية غاية الامر انهم جوزوا سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلسلة
متناهية فيكون النوع عندهم قديما مع انها سلسلة التوالد وقد علمت من بعض تعاليقنا
اقررنا عدم ورود النقض بمراتب الاعداد والاعلى من غير توقف بوجود ان الحكماء
وان المحققين الذين يقولون بانها امور اعتبارية فلا نقض عليهم لان العقل لا يقدر على
ملاحظة المراتب الغير المتناهية مفصلا فينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار كما في
سائر الاعتبارات المتكررة واعلم ان الرئيس في الشفاء استدل على بطلان
التسلسل في الامور المترتبة بانه يستلزم ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل
واحد من الآحاد على هذا التقدير وسط بين سابقه ولاحقه من غير نهاية فيلزم الوسط
بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضايف للطرف والمتضايفان متكافئان
في الوجود فيستحيل تحقق احدهما بدون الآخر واقول فيه بحث اما اولا فالنقض بالحركة
السرمدية الكيفية التي عندنا فان الموجود من الحركة عندهم هو التوسط كما حقق
وليس لهذه الحركة طرف الا بالاضافة ومثل ذلك متحقق في صورة السلسلة اذ كل واحد
منها له اطراف اضافية وان كانت تلك الاطراف ايضا اوساطا بالقياس الى اطراف
اعتبارية اخرى واما ثانيا فلانه يحتمل ان يراد بالطرف ما لا يكون وسطا
الا انه لا شيء آخر اصلا فلا نم ان الوسط مضايف للطرف بهذا المعنى كما ان البنوة
مضايفة للابوة ولا يقتضي ذلك ان يكون هناك ابوة لا يكون معروضها متصفا

بالبنوة المتشخص انحصر وان اريد بالطرف الاضافي اعم من ان يكون ذلك الطرف
وسطا بالنسبة الى آخر اولا فذلك محقق ههنا بل نقول عدم الانتهاء الى الطرف
الذي لا يكون وسطا اصلا لازم بين التسلسل في الامور المترتبة بل يكاد
يكون عينه فلا يخفى الاستدلال به ولا المنع عليه على فرض كونها بديهيا او مستلزما
منه فان من لا يسلم بطلان ترتب الامور الغير المتناهية لا يسلم انه لا بد لكل وسط
من طرف لا يكون وسطا اصلا ولو كان ذلك ظاهرا لم يحتج الحكماء في ابطال
التسلسل واذا تحققت ما تلوناه عليك امكنك اتمام الدليل العقلي على حدوث العالم
بابطال التسلسل مطلقا باحد الوجوه التي يستنبط من مطاوي ما قدمناه ويمكن الاستدلال
عليه بابطال ما ذكروه من استناد الحوادث الى الحركة السرمدية لانهم يقولون انها
حالة ثابتة مستمرة للمتحرك غير منقسمة بانقسام المسافة غير مستقرة في حد من حدود المسافة
بل نسبتها الى كل من الحدود ويلزمها بحسب ذلك نسب متجددة واوضاع متعاقبة فهي بحسب ذاتها
المستمرة مستندة الى العلل القديمة وبواسطة ما يلزمها من النسب والاوضاع المتعاقبة
كل سابق منها معد للاحق والمعد يتوقف المعلول على وجوده وعدمه فيشبه ما لا يجوز
ان يكون قديما او منوطا بالحادث السابق علة لا باعتبار وجوده ولا باعتبار عدمه الطاري
فان مجموعهما علة وجود ذلك ثم انما يتم العلة التامة لوجود ذلك الحادث بما فيه بكونها
ولا شيء فيها علة لعدم ذلك الحادث فاذن لا بد من حادث آخر يستند اليه عدم الحادث
السابق فاما ان يكون وجوديا او شيء آخر خارج عن السلسلة فينتقل الكلام الى سبب حدوثه

فان

فان كان ما ينتفي به امرا موجودا فبهذا يلزم عند انتفاء كل جزء من حادث حدوث
امور مترتبة مجتمعة الوجود وغير متناهية وهو محال واما ان يكون زوال امر موجود كان
جزءا من علة وجود ذلك الحادث حتى يكون انعدامه سببا لانعدامه فيصل الكلام اليه
حتى يلزم ان يكون لذلك الحادث علل موجودة غير متناهية مترتبة وهو ايضا باطل
والحاصل انه ان كان علة انعدام الحادث حدوث موجود آخر فبهذا يلزم حدوث
امور مترتبة غير متناهية دفعة وان كان زوال امور موجودة فبهذا يلزم ان يكون لذلك
الحادث اسباب موجودة مترتبة غير متناهية حتى يستند انعدام كل حادث الى انعدام
سببه على التقديرين يلزم التسلسل اما على التقدير الاول فتوقف انعدام الحادث
واما على التقدير الثاني فتوقف وجود ذلك الحادث ولا يمكن الجواب عنه بان تلك الاوضاع
المتعاقبة امور مفروضة بمنزلة الحدود والمفروضة في المقدار فلا يحتاج الى علة وجود او
عدم فانا نعلم قطعا ان اتصاف شيء بامر في نفس الامر يحتاج الى علة سواء كان
ذلك الوصف موجودا في الخارج اولا ومن البين ان تلك الاوضاع ليست من الامور
التي تفرضها العقل بطريق الاختراع كزوجية الثلاثة بل هي صفات واقعية تحتاج
ثبوتها واتصاف محلها الى علة قطعا ولا يمكن ايضا ان يجاب بان زوالها مستند الى ذاتها
بعد اتصافها بالوجود حتى يكون وجودها آنا علة لانعدامها لان الجزء الاخير من علة عدمها
لما كان وجودها لزم عدمها في آن وجودها لامتناع تخلف المعلول عن تمام العلة ولانه
ايضا من المحال ان يقتضي اتصافها بالوجود الذاتي ممتنع فلا يحتاج انعدامها بعد وجودها

في الآن لا علو لان ذا الاستناع ان كان بالغير فلا بد له من علة ويلزم ما ذكرنا
وان كان ذاتيا لم ينفك الذات عن عدمها في ذلك الزمان فيلزم ان يكون
قبل وجودها متصفا بالعدم في الزمان الذي بعد الوجود وذلك خلف حال
عن التحصيل وبهذا كله انه لا يمكن القول بان الحوادث يجب لها لذواتها الوجود
في وقت والعدم في وقت وعند باب اثبات الصانع بيع عن ذلك وذلك لانه يلزم
ان يكون الحوادث متصفة بالوجود في ذلك الوقت وبالعدم في الوقت السابق
على وجودها والوقت الذي بعد وجودها فيكون في كل من الاوقات الثلثة متصفا
بصفات الثلث اعني الوجود في وقت وجوده والعدم في الوقتين الآخرين
فيلزم اجتماع الاوقات واجتماع الوجود والعدم وتحصيل ان الوقت
فهذا المحول حتى يكون الوجود والعدم في الاوقات الثلثة لازما للذات
هي لم ينفك الذات عن الاوصاف الثلثة فيلزم الخلف المذكور وان
الموضوع لم يكن الاوصاف لازمة للذات من حيث هي بل لها بشرط
منها واجبا بالذات لا ممتنعا بالذات فيحتاج الى علة في وجودها
ما فيه ذلك ولعل الامام حجة الاسلام اشار رحمه الله الى ما ذكرنا متصلا حيث
المرد عليهم ان الحركة الدورية التي هي مستند الحوادث حادثة او قديمة فان
قديمة كيف صارت مبدأ لاول الحوادث وان كان حادثة افتقرت الى
حادث آخر وتسلسل وقولكم انها من وجه تشبه القديم ومن وجه تشبه الحادث فانها

ثابتة متجددة اي هي ثابتة التجدد ومتجددة الثبوت يرد عليه انها مبدا الحوادث
من حيث انها ثابتة او من حيث انها متجددة فان كانت من حيث انها ثابتة
فكيف صدر من ثابت متشابه الاحوال شيء في بعض الاحوال دون بعض وان
كان من حيث انها متجددة فما سبب تجددها في نفسها فيحتاج الى سبب آخر
وهو هذا الكلام واورده على بعض الفضلاء انهم لا يقولون بوجود حادث
فضلا بل الحوادث المستندة الى الحركة التي لا اول لها اذ الاوضاع الفلكية
الاستعدادات المترتبة على الحركات غير متناهية عندهم فلا يتوجه عليهم قوله وان
كانت الحركة قديمة كيف صارت مبدا اول الحوادث واقول قوله كيف صارت
مبدا لاول الحوادث مبني على ما تقرر عنده من بطلان التسلسل ولذلك اورد
بقوله وان كانت حادثة احتاجت الى حادث آخر ونقول وقولكم الخ
ردنا ذكره في توجيه التقضي فنقول ان التجدد عبارة عن عدم الثبات ولا
يتحقق ذلك الا بعدم بعد الوجود اذ لو ذلك لكان اما ثابتا او معدوما بالكلية
فلا يكون متجددا وسبب الانعدام لا يجوز ان يكون الحادث السابق عليه لا باعتبار
وجوده ولا باعتبار عدمه ولا باعتبار مجموعهما كما سبق فلا بد ان ينتهي الى امر
غير حادث اما عدم شيء من اسبابه او حدوث شيء من موانعه وكلاهما مستلزم
للتغير في الامور المجتمعة في الوجود المترتبة كما مر مفصلا وتحرير الدليل على ما ذكره
قدس سره ان الحركة الدورية ان كانت بحسب ذاتها القديمة من غير توسط امر متجدد

علة للحوادث لزم تخلف المعلول عن العلة التامة وان كانت بتوسط امر متجدد
لزم التسلسل في سبب تجدده وذلك الامر ان لم يكن متجددا انما تحقق بالعدم بعد الوجود
فان استند عدمه الى انتفاء علته وعدم علته الى انتفاء علته وهكذا لزم التسلسل
المستحيل في الاسباب لوجوده وان استند الى وجود المانع لزم التسلسل في الموانع المجتمعة
الموجودة ولما كان عدم كل سابق علة لوجود اللاحق كان التسلسل في الموانع وان
كان ذلك تسلسلا في علل وجود الحوادث فان وجود هذا الحادث موقوف
على انتفاء الحادث السابق عليه وانتفاؤه متوقف على وجود المانع عنه على هذا الوجه
فيتوقف وجود هذا الحادث على وجود المانع عن وجود السابق وهكذا فلزم التسلسل
في اسباب وجود كل حادث وهذا وجه آخر فان قلت لم لا يجوزون انتهاء
العدم الى امر موجود بل تقرر عندهم ان علة العدم عدم علة الوجود وحينئذ يسقط
هذا الشق اعني استناد عدم الحوادث الى وجود المانع فلا حاجة الى ابطاله قلت
لا بد من ذكر الشقوق البعيدة استظهارا فان قلت لا نسلم ان وجود المانع سبب لانتفاء
الشيء بل سببه انتفاء علته ووجود المانع لا دخل له في العلية بل هو مقارن للعلة في
المعلول ولا يلزم ان يكون له دخل في العلية فاللازم على تقدير استناد انعدام كل حادث
الى عدم علته التسلسل في الاعدام وهو غير محال انما المحال التسلسل في الامور الموجودة قلت انتفاء
علة الحادث اما ان يكون بانتفاء جزء موجود منها وهكذا فيلزم التسلسل في الاجزاء الموجودة
للعلة واما ان يكون بانتفاء الشرط وذلك يستلزم وجود مانع منه وهكذا الى غير النهاية

بالذات هو السطح الذي هو هو من الزاوية ولا شك ان السطح الصغير في هذه
الصورة لا يصير اعظم من الكبير الا بعد ان يساويه واما الزاوية التي هي كيفية مخصوصة
لا يوجد في هذه الحركة كما انه لا يوجد في الحركة من بعض الكيفيات الى بعض بعض من
الكيفيات مثلا لا يوجد الصفرة في الحركة من الغبرة الى السواد ولا البياض وفي
الطعوم لا يوجد في الحركة من الحموضة الى الحلاوة المرارة والحاصل ان الطفرة انما تلزم
لو كان المقدار الاصغر قد زاد على المقدار الاكبر من غير ان يساويه والمقدار هو
السطح وهو لا يزيد على السطح الاعظم منه الا بعد ان يساويه واما الزاوية فليست
مقدارا بالذات بل هي من الكيفيات العارضة للسطح ولا يلزم تحقق جميع الكيفيات
في جميع الحركات الكيفية كما مر من الامثلة المسئلة الثامنة من الهندسة ذكروا في حل بعض
اشكالات فلك القمر وغيره انه يحصل حركة مستقيمة من حركة كرة فيها كرة قطرها
يساوي نصف قطر الكرة الاولى وحركة المحاطة ضعف حركة المحيطة فينزل الكوكب
يصعد على قطر من اقطار الكرة المحيطة وقال العلامة قطب المحققين في التحفة ان من
يثبت بين كل حركتين مستقيمتين سكونا لا يجوز ذلك اذ يلزم السكون على الفلكيات
وقد يقال ايضا انهم ذكروا ان ما فيه مبدا ميل مستدير ليس فيه مبدا ميل مستقيم واقول
كلاهما مدفوع لان مدار السكون بين الحركتين على تخالف الميلين المستقيمين وليس في
هذه الصورة ميلان مستقيمان صاعد وهابط بل يحدث الحركة المستقيمة من تركب الحركتين
مستديرتين وظهر من ذلك اندفاع الثاني ايضا المسئلة التاسعة من المنطق

استدل اثر بين في الشفاء على ان التصور لا يفيد التصديق بانه اذا كان هذا المفرد المتصور سواء كان موجودا او لا يفيد التصديق فهو ليس موجبا له لان بالاختلاف حال الشيء بوجوده وعدمه فهو ليس علة وان كان لوجوده مدخل في الافادة فلا يكون مفردا بل قضية واقول فيه بحث اما اولا فلانه منقوض بافادة التصور فان المقدمات جارية فيها واما ثانيا فلانا نقول هذا المفرد بوجوده الذهني ربما يفيد التصديق من غير ان يصدق بوجوده فيه كافادة التصور بعينه فظهر ان ما ذكره مغالطة ومثل ذلك غريب من مثله المسئلة العاشرة من الارثماطيقي العدد اما تام وهو ان يكون جميع كسوره مساويا له كالستة فان جميع اجزاءه وهي السدس والثلث والنصف مساويا له واما زائد كاثني عشر فان اجزاءه تزيد عليه واما ناقص وهو ما يكون اجزاءه اقل منه كسبعة مثلا فانه ليس له الا السبع وقد نظمت قاعدة في تحصيل العدد التام فقلت

چو باشد فرد اول ضعف زوج الزوج کم واحد بود مضروب اشان تام ورنه ناقص وزايد

ومعناه ان يوجد زوج الزوج وهو ما ينقسم الى الافراد حتى ينتهي الى الواحد كالاثنين في المثال المذكور ويضعف حتى يصير اربعة مثلا ويسقط منه واحد حتى يصير ثلثة فهو فرد اول لانه لا يعده سوى الواحد فرد آخر وهو المراد بالفرد الاول فيضرب الثلثة في الاثنين الذي هو زوج الزوج يضعفه حتى يصير ثمانية ويسقط منه واحد حتى يصير سبعة وهو فرد اول اما كونه فردا فلانه لا ينقسم الى قسمين متساويين واما كونه اولا